الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD(XI)/PC/6/Add.1
12 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

نتائج اجتماع الخبراء الدولي الرفيع المستوى السابق للأونكتاد الحادي عشر والمعني بالسياحة المستدامة من أجل التنمية

المعقود في لشبونة بالبرتغال في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤

إضافة

خلاصة

شـــارك في الاجتماع ما يزيد على ٦٠ خبيراً وفدوا من ٤٤ بلداً نامياً ومتقدماً، وكذلك من المنظمات الدولية والمجتمع المدني. واعتمد الخبراء "إعلان لشبونة بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية" ومجموعة توصيات للأونكتاد، ورد جميعها في الوثيقة TD(XI)/PC/6.

واعـــترف الخبراء بالفرص الهامة التي تتيحها السياحة المستدامة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وهي فرص يمكن أن يستفيد منها أي بلد نامي، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

وأوصى الخبراء بأن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة، بزيادة تركيزه على الســـياحة - أساساً عن طريق الخدمات الاستشارية وأنشطة تنمية الموارد البشرية - في مجالات عمله ذات الصلة مـــثل الاســـتثمار، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (ولا سيما التجارة في الخدمات)، وقوانين وسياسات المنافسة، والتجارة والبيئة والتنمية، وتطوير المشاريع الصغيرة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تقرير الاجتماع

مقدمة

١- دعا الأمين العام للأونكتاد إلى عقد اجتماع الخبراء الدولي الرفيع المستوى السابق للأونكتاد الحادي عشر والمعني بالسياحة المستدامة من أجل التنمية لتمكين أمانة الأونكتاد من الاستفادة من مساهمات خبراء حكوميين ودوليين في مجالات يجب الاضطلاع فيها بمزيد من الأنشطة من أجل دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود للإفادة من السياحة الدولية. وكان من بين القضايا الهامة أيضاً تعزيز الجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لتيسير إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة ومع المجتمع المدني تحقيقاً لتلك الغاية.

٢- وقد شارك في الاجتماع ما يزيد على ٦٠ خبيراً وفدوا من ٤٤ بلداً نامياً ومتقدماً، وكذلك من المنظمات الدولية والمجتمع المدني. واعتمد الخبراء إعلان لشبونة بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية ومجموعة توصيات للأونكتاد، ورد جميعها في الوثيقة TD(XI)PC/6.

٣- وقام الممثل الدائم للبرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، بإحالة نص الإعلان والتوصيات إلى اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

السياحة المستدامة مصدر فرص للبلدان النامية

(بند تمهيدي)

٤- افتتح الاجتماع وزير الدولة البرتغالي للشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي. وقدم رئيس فرقة العمل المعنية بالسياحة المستدامة من أجل التنمية التابعة للأونكتاد عرضاً تمهيدياً، أبرز فيه شرعية وأهمية عمل الأونكتاد في سبيل دعم تطوير السياحة على ضوء أربعة عوامل رئيسية هي: `١` السياحة مجال واضح من مجالات التركيز، ذلك أن معظم البلدان النامية تجني فوائد من السياحة الدولية؛ `٢` تطوير روابط بين السياحة وقطاعات الاقتصاد المحلي الأخرى يمكن أن يفضي إلى الحد من الفقر، كما أظهرت ذلك مؤخراً حالات البلدان التي تتقدم صوب الارتقاء من وضع أقل البلدان نمواً؛ `٣` يمكن اعتبار حالات التسرب من الاقتصاد المحلي، وهي حقيقة هامة في معظم البلدان النامية، أمراً لا مناص منه في بداية أي عملية إنمائية ويمكن توقع تراجعها تدريجياً مع مرور الزمن من خلال تنفيذ السياسات المناسبة؛ `٤` يعد توفير الدعم الدولي لتطوير السياحة المستدامة أمراً حيوياً لمعظم البلدان النامية، وفي هذا الصدد تستطيع المنظمات الدولية، ومنها الأونكتاد، مساعدة هذه البلدان بتعزيز قدراتها. ووُصف دعم السياسات التجارية والاستثمارية، وتطوير المشاريع الصغيرة، واستخدام التجارة الإلكترونية في الترويج

للسياحة وتعزيز قدرتها التنافسية بأنها مجالات رئيسية لعمل الأونكتاد في اقتصاد السياحة، هذا العمل الذي ينطوي أساساً على تقديم الخدمات الاستشارية وتنمية الموارد البشرية.

دور المنظمات الدولية الأخرى في دعم السياحة المستدامة من أجل التنمية

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥- أبرز ممثلو المنظمة العالمية للسياحة عناصر التكامل الرئيسية مع المنظمة التي يتوقعون من الأونكتاد أن يطورها من منظور تآزري. أما العمل الذي يقوم به مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في دعم تطوير السياحة، كما أوضحه ممثلان من المركز، فهو يكتسي أهمية بالغة لمساعدة البلدان في رسم استراتيجيتها لتطوير السياحة في سياق إعادة التخصص الاقتصادي على ضوء طلب السياحة الدولية. وأكد ممثل منظمة التجارة العالمية أهمية السياحة في التزامات الدول الأعضاء في المنظمة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وشدد ممثل المنظمة على أهمية العلاقة بين الالتزامات المتصلة بالسياحة في جداول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير السياحة، وهي علاقة لولاها لكان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد العناصر ذات الأولوية في المفاوضات. ويؤكد هذا الأمر أهمية عمل الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على وضع الاستراتيجيات وتحديد الأولويات للمراكز التفاوضية. وأخيراً، أبرز ممثل مكتب العمل الدولي أهمية تنمية الموارد البشرية في ما تبذله البلدان من جهود من أجل تطوير مساهمات محلية تنافسية ومجزية في أنشطة السياحة. ورأى المشاركون أن هذا النهج إزاء الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لتطوير السياحة وثيق الصلة بهدف الأونكتاد المتمثل في تطوير السياحة المستدامة من خلال قدر هام من المساهمة المحلية في صناعة السياحة.

تعزيز القدرات المؤسسية لدعم السياحة المستدامة من أجل التنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

السياحة في إطار السياسات المتصلة بالاستثمار

٦- أظهرت الاتجاهات العالمية والإقليمية الراهنة للاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر بحسب القطاع، والاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السياحة، ونتائج الاستقصاء الأخير الذي أجراه الأونكتاد لوكالات ترويج الاستثمار أن السياحة والاتصالات قطاعان يُتوقع أن يكونا أهم مصدرين من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، بينما يُتوقع أن يتراجع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والطاقة والمعدات الميكانيكية. ومن المرتقب أيضاً أن يزيد الاستثمار في الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، والمعدات الإلكترونية، والمنتجات المعدنية، والأنسجة والألبسة. ومن المرتقب أن يأتي معظم الاستثمار الأجنبي

المباشـــر من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا. وتناولت العروض المقدمة أداء السياحة العالمية، وأبرزت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (البلد المضيف والبلد الأصلي)، كما أبرزت التحديات القائمة أمام أقل البلدان نمواً في صناعة السياحة.

٧- وعُرضـــت أيضـــاً أنشـــطة المساعدة التقنية التي توفرها خدمات الأونكتاد الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب.

٨- وأخـــيراً تم التأكـــيد على أن نجاح تطوير صناعة السياحة يقتضي إيجاد أوجه تآزر بين القطاعين العام والخاص ويستلزم مشاركة الاستثمار الأجنبي.

٩- وأثيرت في النقاش التفاعلي قضية ملكية الأراضي والمسؤولية الاجتماعية للشركات والمعايير الأخلاقية.

التجربة المغربية

١٠- أثبتت تجربة المغرب مع السياحة باعتبارها محركاً للتنمية أهمية التقدم الاجتماعي الاقتصادي الذي يمكن أن تحدثه السياحة في البلدان النامية.

١١- وأبـــرز النقاش منظور السياسة الجديدة لعام ٢٠١٠ و"مخطط أزور"، فضلاً عن الإطار التنظيمي وتنمية الموارد البشرية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

١٢- وانصبت المناقشات على "مخطط أزور" باعتباره إطاراً رئيسياً لسياسة تطوير السياحة المستدامة في المغرب.

السياحة في إطار السياسات التجارية الوطنية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

١٣- تمتلك معظم البلدان النامية أسس السياحة المستدامة نتيجة التحرر المستقل لقطاع السياحة نفسه والتحرر الـــتدريجي للعديـــد مـــن القطاعات الخدمية الأخرى. وتقع قدرة السياحة على البقاء، أي استدامتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في صميم السياسات المحلية والشواغل الإنمائية للبلدان النامية.

١٤- وتشـــكل خدمات النقل الجوي العامل الرئيسي الذي تقوم عليه السياحة الدولية في الغالبية العظمى من البلدان النامية. ونتيجة للأزمة الجارية في خدمات النقل الجوي، استُبعدت الوجُهات الأفريقية والكثير من الجزر النائية من الطرق الدولية.

١٥- وينبغي أن يشكل تطور ضوابط الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وتوافق الالتزامات المقبلة للبلدان المـــتقدمة مـــع الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة في البلدان النامية في المفاوضات الجارية بشأن

الخدمـــات مـــنعطفاً يدعم تعميم فوائد السياحة على جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما البلدان النامية الصغيرة الشديدة التأثر.

١٦- ولضمان زيادة فوائد التجارة ومكاسب التنمية للبلدان النامية في مجال التجارة في خدمات السياحة والنقل الجوي، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز قدرات حكومات البلدان النامية في المجالين التاليين: (أ) إدماج السياحة في إطار السياسات التجارية الوطنية؛ (ب) تطبيق الضوابط الرامية إلى منع السلوك المخالف لقوانين المنافسة، بما في ذلـــك في مجال النقل الجوي ونظم توزيع الرحلات، وحماية التجارة في خدمات السياحة من الاستبعاد التنافسي، ومن إساءة استعمال المركز المهيمن ومن استخدام المعلومات استخداماً مضللاً أو تمييزياً.

السياحة في إطار سياسة المنافسة

١٧- نوقشت العلاقة بين سياسة المنافسة والسياحة والتنمية. وطرح العرض الأسئلة التالية: `١` كيف يمكن أن يـــؤدي تحريـــر الاقتصـــاد وإصلاحات السوق في قطاع السياحة إلى توليد النمو والحد من الفقر؟ `٢` ما هي الممارســـات المخالفـــة لقوانين المنافسة في الأنشطة المتصلة بالسياحة، ولا سيما الممارسات المتعلقة بالأنشطة عبر الحدوديـــة، الـــتي تعوق تطوير السياحة؟ `٣` ما هي الحلول الحافزة على المنافسة التي يمكن أن يصوغها واضعو السياسات لمعالجة هذه المشكلات؟ وكيف يستطيع الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية مساعدة البلدان النامية في صياغة الاستراتيجيات المناسبة التي تحقق أقصى قدر من فوائد النمو والحد من الفقر من خلال وضع استراتيجية مستدامة للسياحة؟

١٨- وذُكـــر أن البـــيع والتسويق والتسعير وشبكات التوزيع والنقل الجوي في مجال السياحة تخضع لاتفاقات مخالفة لقوانين المنافسة ولسلوك متواطئ وغير ذلك من الممارسات التجارية غير المشروعة التي يعمد إليها أصحاب مراكز القوة في قطاع السياحة.

١٩- وأظهـــر العـــرض القطري الذي قدمته كل من بوتسوانا وملاوي أن تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة، وفتح الأسواق في مجال النقل الجوي والاتصالات وشبكات التوزيع للشركات السياحية هي تدابير ضرورية وإن لم تكن كافية من أجل تحقيق كامل طاقات هذا القطاع. وتوجد عدة عوامل خارجية/مستقلة يمكـــن أن تعوق تطوير السياحة، من بينها تدني مستوى المرافق الأساسية أو رداءة البنية التحتية، وتدني مستوى العمالة الماهرة، ونقص شركات التعاقد من الباطن المحلية.

٢٠- وعرضت الأمانة إطاراً لتقييم الاحتياجات القطرية من حيث ما يلي: `١` البيئة التمكينية، `٢` القدرة التشغيلية، `٣` القيمة المضافة العامة التي يمكن أن تخلقها استراتيجية ملائمة في تطوير السياحة المستدامة.

السياحة والمعايير المتصلة بالبيئة

٢١- يجب أن تراعي السياحة المستدامة ثلاثة جوانب أساسية مرتبطة بالتنمية المستدامة هي الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي. ووضع سياسة خاصة بالبيئة أمر لا غنى عنه لأخذ الموارد الطبيعية في الاعتبار ولتحسين نوعية البيئة.

٢٢- وفي هذا السياق، أبرز العرض المعنون "السياحة والمعايير المتصلة بالبيئة" الجوانب المتعلقة بالسياحة البيئية، بوصفها عاملاً من عوامل التنمية، والأخذ بنظام منح الشهادات بوصفه أداة لا غنى عنها للسياحة المستدامة.

٢٣- ونطـــاق السياحة البيئية محدود لأن الشركات السياحية الكبرى تحتاج إلى مفاهيم وأدوات أخرى لرصد احترام البيئة.

٢٤- ويجب أن يسهم نظام منح الشهادات، الذي يمثل خياراً سياسياً وتقنياً، في الحفاظ على البيئة وتعزيزها. ويجـــب أن تراعى في تطبيق هذا النظام الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستفيدة من أجل عدم الإضرار بقطاعات معينة من النشاط السياحي.

٢٥- وكـــيلا تقـــف نظم منح الشهادات عائقاً دون تطوير السياحة، سيلزم وضع معايير لمنح الشهادات أقل تقيـــيداً من المعايير المطبقة حالياً. وقد واجهت عدة بلدان صعوبات معينة في تطبيق برامج منح الشهادات. ومن هذه البلدان الجمهورية الدومينيكية التي رأى مندوبها أنه ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي تبعاً للموارد المحلية والإقليمية قبل الانتقال إلى تطبيق نظام منح الشهادات في كل بلد على حدة.

٢٦- أمـــا في البلدان التي لا يعتمد نشاطها الاقتصادي الرئيسي على السياحة (كما في حالة ترينيداد وتوباغو مـــثلاً حيث لا تمثل السياحة سوى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) فإن اعتماد نظام لمنح الشهادات لا يثير مشاكل كبيرة.

تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية والتدريبية المتصلة بالسياحة

٢٧- إن مـــراعاة الموارد الطبيعية والثقافية والتمتع بمقومات البقاء الاقتصادي عاملان لا غنى عنهما من أجل تطوير السياحة. وفي هذه العملية، يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتنمية الموارد البشرية.

٢٨- ويساهم الأونكتاد، عن طريق برنامجه للتدريب على بناء القدرات في ميدان التجارة (TrainForTrade)، في تعزيز قدرات التدريب (تدريب الأفراد وتدريب المدربين). ويشغل تكامل التجارب والخبرات بين البلدان موقعاً هاماً في هذا البرنامج.

٢٩- ومن الأدوات التي يستخدمها برنامج "TrainForTrade" في بناء قدرات التدريب منهجية موحدة تسمح بإعداد وسائل تدريبية ذات صلاحية موسعة واستقلالية متزايدة.

٣٠- وفيما يخص أنشطة برنامج "TrainForTrade" في ميدان السياحة المستدامة، تتمثل الخطوة الأولى في تحديد دورة (تندرج في إطار برنامج أوسع نطاقاً لبناء القدرات) تأخذ في الاعتبار العناصر الخاصة بالقطاع والتحديات التي يواجهها البلد، بهدف الاستفادة من السياحة باعتبارها عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣١- وتستهدف هذه الدورة جمهوراً متنوعاً يشمل الموظفين الحكوميين في مختلف الوزارات المعنية بالسياحة، والسلطات الإقليمية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الجمعيات المهنية العامة أو الخاصة المرتبطة بالسياحة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

٣٢- وحظيت الشهادة التي أدلت بها بنن باهتمام ملحوظ من المشاركين. فقد قررت حكومة البلد، إدراكاً منها لمشكلة الفقر الأساسية وآخذة في الاعتبار الإمكانات السياحية، وضع سياسة وطنية لتشجيع السياحة باعتبارها محركاً للتنمية. وقد نُفِّذ بنجاح مشروع "TrainForTrade" الإقليمي الرائد (بنن ومالي وبوركينا فاسو) لبناء قدرات التدريب في ميدان التجارة الدولية. وسمح هذا المشروع بتنمية الموارد البشرية في مختلف ميادين التجارة الدولية. وفي هذا السياق، ذكَّر وفد بنن باهتمام بلده بتطبيق هذا النهج في ميدان السياحة المستدامة.

تشجيع مشاركة منظمي المشاريع المحليين في اقتصاد السياحة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تشجيع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ميدان السياحة

٣٣- تحتاج السياحة، شأنها شأن كل نشاط اقتصادي، إلى عدة جهات فاعلة من أجل تطويرها. وهناك ثلاث مجموعات رئيسية من الجهات الفاعلة تؤدي دوراً أساسياً في تطوير السياحة هي: (أ) الحكومات؛ (ب) المؤسسات الوطنية المعنية بترويج السياحة وتسويقها؛ (ج) المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة المحلية.

٣٤- تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أغلبية المؤسسات العاملة في ميدان السياحة، وتشكل ركيزة لا غنى عنها لتنفيذ الأنشطة السياحية في البلدان المضيفة. ومن المهم أن تعزز هذه المشاريع قدرتها على عرض منتجات وخدمات قادرة على المنافسة وجديرة بالثقة إذا أُريدَ أن يُكتب لها البقاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب في جملة أمور تحسين القدرات الإدارية، والتدرب على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والارتقاء بنوعية المنتجات وتوسيع تشكيلتها، وتدريب الموارد البشرية، وإقامة المبادلات مع المؤسسات الأجنبية.

٣٥- وللمؤسسات الوطنية المعنية بالترويج والتسويق دور هام تؤديه في الإعداد للسياحة المستدامة. ويُفترض أن تكون هذه المؤسسات قادرة على إتاحة خدمات مبتكرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٦- وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية مباشرة في تحديد السياحة وتخطيطها بوجه عام، وفي إدارة الموارد الطبيعية والثقافية، وفي تطوير الحوار بين القطاعين الخاص والعام في هذا الميدان.

٣٧- ويمكن للأونكتاد توفير خدمات المشورة والتعاون التقني لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تراعي التنمية المستدامة.

تشجيع الصلة بين السياحة والزراعة

٣٨- يمكن الاستشهاد بحالة جزر فيرجين كمفارقة. فقد كان لهذا الإقليم قطاع زراعي قادر على تغذية السكان قبل وصول السياحة (كان يعمل في الزراعة نحو ٢ ٠٠٠ شخص)، إلا أن انهيار الإنتاج الزراعي منذ ذلك الحين (لم يعد يعمل في القطاع اليوم سوى ١٠٠ شخص) بات يقتضي استيراد جميع المنتجات الغذائية تقريباً (باستثناء منتجات الصيد المحلي)، للوفاء باحتياجات السكان وصناعة السياحة على حد سواء. وتسيء هذه الحالة إلى تنمية البلد بوجه عام، ويُعَد تراجع الأنشطة المرتبطة بالزراعة واحداً من الآثار السلبية لوصول السياحة.

٣٩- ويجب أن يراعي تطوير السياحة المستدامة أهمية أنشطة الإنتاج المحلية ولا سيما الزراعة. فمن شأن ذلك تحقيق مكاسب اجتماعية واضحة هي: روح التعاون؛ والقيمة الثقافية المرتبطة بالتموين المحلي؛ والحس بالملكية والحماس لمواصلة الإنتاج. أما الشروط اللازمة للنجاح في هذا المجال فهي انتظام الإنتاج، وضمان جودة المنتجات، وقدرة المنتجين المحليين على التكيف الكمي والنوعي، وأخيراً القدرة على تنويع الإنتاج الغذائي إذا اقتضى الأمر ذلك.

٤٠- ويجب وضع إطار تنظيمي وطني من أجل الأخذ بسياسة لإنتاج المنتجات الزراعية تساهم في السياحة المستدامة. ويجب أيضاً ضمان مشاركة الوزارات المختصة في القطاع، وتعزيز أنشطة توعية المزارعين وأصحاب الفنادق، ووضع إجراءات لمراقبة الجودة، وإنشاء خدمات للدعم التقني وبرامج إعلامية للأجيال الشابة.

التجارب الوطنية في مجال تطوير المشاريع في القطاع السياحي

٤١- أبرزت التجارب التي عرضتها غامبيا والرأس الأخضر وجزر فيجي مدى مساهمة الإجراءات الحكومية في إنشاء قطاع خاص قوي.

٤٢- ففي غامبيا، لن تحقق السياحة تقدماً دون دعم مؤسسي قوي ودون استفادة الجهات الفاعلة من أنشطة تدريب يليها نقل الصلاحيات. وفي الرأس الأخضر، تتطلب الظروف المناخية وعدم كفاية الاتصالات الجوية بين

الجزر زيادة إدماج المجتمعات المحلية في أنشطة الإنتاج واستغلال الموارد الثقافية المحلية (الحِرف اليدوية والموسيقى وما إلى ذلك). أما في جزر فيجي فعلى الرغم من المناخ المواتي والخدمات الممتازة، يجب زيادة الاهتمام بالتراث الثقافي والمشاركة في أنشطة منظمات السياحة الإقليمية.

تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياحة المستدامة من أجل التنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السياحة: مبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية

٤٣- نوقش أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سوق السياحة العالمية، وهو أثر لا يزال محدوداً في البلدان النامية. وأشيرَ إلى أن شبكة الإنترنت تستطيع اليوم، على جانب الطلب، أن توفر للسياح المحتمَلين اطلاعاً مباشراً على المعلومات في جميع أرجاء العالم، بينما تفتقر البلدان النامية في أحيان كثيرة، على جانب العرض، إلى سبل ترويج صورتها أو سمعتها السياحية وفقاً لاستراتيجيتها الإنمائية. وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت واحدة من أكثر الأدوات فعالية لتصحيح هذا الاختلال، والسماح للبلدان بالتحكم بعملية الترويج السياحي، وينبغي إقامة شراكات من أجل التشغيل التقني لهذا القطاع المشتت والمتنافر والمتداخل ومن أجل إدامته.

٤٤- وضمن هذا الإطار، قدم الأونكتاد مبادرة السياحة الإلكترونية المقرر إطلاقها في مؤتمره الحادي عشر. وتمثل هذه المبادرة تطبيقاً محدداً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال صناعة السياحة بهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي وزيادة حضورها في السوق العالمية.

٤٥- وعُرِضت أمثلة ملموسة من بلدان اعتمدت استراتيجيات وطنية أو محلية في مجال السياحة الإلكترونية. وأشارت العروض القطرية إلى تأثير شبكة الإنترنت الهائل في هذه الصناعة (عدد الزوار، تبادل الإيرادات) والمساعدة التي يمكن أن تقدمها لإدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق العالمية والسماح لها باستهداف شرائح من المستهلكين في الأسواق المتخصصة بصفة مباشرة وبالتالي زيادة إيراداتها. وعُرضت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها وسيلة لتعزيز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية المهمَّشة من خلال أنشطة السياحة والتسويق. وعُرضت أيضاً أشكال الشراكة والتعاون في هذا الصدد باعتبارها مسألة أساسية في تطوير الترويج والاتصال والإعلام وتبادل التجارب بين جميع الجهات الفاعلة. وبصفة أعم، يُعد التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مفيداً جداً لتطوير هذه المنافذ السياحية والترويج لوجهات سياحية مشتركة.

٤٦- وأبرزت تجربة تايلند والبرتغال أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير السياحة. ففي تايلند، أصبحت هذه التكنولوجيا أولوية من أولويات الحكومة في الإطار الواسع للحكومة الإلكترونية وما يسمى

"المواطن الإلكتروني". وتقدم المواقع الشبكية معلومات موثوقاً بها ومتنوعة. وفي البرتغال، تهدف "الشبكة الأوروبية لسياحة القرى" إلى إشراك المناطق الريفية في الأنشطة السياحية كأداة للتنمية الاقتصادية.

العرض المقدم من ممثلي المجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

السياحة والأقاليم والتنمية المستدامة

٤٧- يمكن النظر إلى السياحة من زاويتين: السياحة التقليدية والسياحة التضامنية. أما السياحة التقليدية فيحددها الوسطاء الذين يقومون بتحديد معالم الطلب وتعيين المنتجات وابتكارها ويحققون أرباحاً قلّما تستفيد منها الأقاليم ذات الموارد. وأما في السياحة التضامنية فيحدد الإقليم عرضه بالاشتراك مع الجهات المحلية ويستخدم الأرباح لأغراضه الإنمائية.

٤٨- وتؤدي الجهات المحلية دوراً رئيسياً في تطوير السياحة المستدامة. ويقتضي هذا التعاون القائم على التضامن تعزيز الموارد البشرية المحلية - ومن بينها النساء والشباب والجمعيات - وإقامة شراكات محلية ودولية. كما يفرض هذا التعاون حساً بالمسؤولية، وتقييماً دائماً للمكاسب، واقتصاداً مسؤولاً ومتنوعاً يدعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على الاقتصاد في استخدام الموارد واحترام البشر.

٤٩- وتُعدُّ السياحة التضامنية المستدامة أداة لتنمية الأقاليم والمجتمعات المحلية. وتساهم الأقاليم على هذا النحو في تثمين مختلف الكفاءات المحلية.

تطوير المشاريع الصغيرة (Redtours) بدعم من منظمة العمل الدولية

٥٠- مبادرة "Redtours" مبادرة أطلقتها ثلاثة من بلدان أمريكا الجنوبية، بوليفيا وبيرو وإكوادور، وساندتها منظمة العمل الدولية. والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو اقتراح خدمات على مشاريع صغيرة وبالغة الصغر تديرها أسر أو مجتمعات محلية وتيسير وصولها إلى الأسواق الجديدة وتعزيز قدرتها التنافسية. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية.

٥١- وتنفَّذ استراتيجية مبادرة "Redtours" على ثلاثة مستويات كما يلي: (أ) المستوى الأول يُعنى بالمشاريع البالغة الصغر والمشاريع المجتمعية في ميدان التدريب ونوعية المنتجات والإعلام؛ (ب) المستوى الثاني (المستوى المتوسط) يتعلق بالجماعات (المجتمعات والبلديات) بهدف تحسين قدراتها المؤسسية والتعاونية؛ (ج) المستوى الثالث يُعنى بالهيكل الكلي العام والسياسي. ويتعلق هذا المستوى بوجه خاص بتعزيز المنظمات المجتمعية في عملية التمثيل والتفاوض على الصعيد الوطني، وكذلك بإنشاء خدمة لمنح الشهادات للمنتجات المجتمعية.

تجربة للسياحة الزراعية في الرأس الأخضر

٥٢- للسياحة في الرأس الأخضر موطنا ضعف رئيسيان هما: (أ) تركُّز الوجهات (يتم استقبال وإيواء ٥٠ في المائة من السياح في جزيرة سال)؛ (ب) تركُّز بلدان المنشأ (يفد ٧٠ في المائة من السياح من إيطاليا والبرتغال وألمانيا). ولا يساعد هذا الاختلال على تطوير أماكن أخرى في الإقليم الجزري تتمتع هي أيضاً بمقومات سياحية.

٥٣- وللتغلب على هذه النواقص لا بد من اعتماد سياسة شاملة للتنمية السياحية، ولا سيما لتطوير السياحة الريفية والسياحة الزراعية. ومن المهم من أجل ذلك مراعاة أوجه القصور الهيكلي، مثل شُح المياه والطاقة الكهربائية، والثغرات المرتبطة بتخطيط استخدام الأراضي، مثل معالجة المياه المستخدَمة ووضع الإشارات واللافتات السياحية. ومن شأن تطوير السياحة الريفية أن يساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة. وتشكل تجربة "Quinta da Montanha" مثالاً على مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعمل في منطقة ريفية ويوفر فرص عمل ويمثِّل قيمة مضافة لسكان القرية.

أنشطة الأونكتاد في ميدان السياحة المستدامة من أجل التنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٤- تقوم أنشطة الأونكتاد في ميدان السياحة المستدامة من أجل التنمية على الولايات الممنوحة من بلدانه الأعضاء منذ مؤتمره العاشر الذي عُقد في بانكوك سنة ٢٠٠١. وتشمل هذه الأنشطة سياسات الاستثمار في ميدان السياحة، والسياحة في إطار السياسات التجارية الوطنية والمفاوضات المتعددة الأطراف، وسياسة المنافسة وتطوير السياحة، ودعم تطوير المشاريع المتصلة بالسياحة، وبناء القدرات والتدريب، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية السياحية. وتنسَّق الأنشطة مع مبادرات الوكالات المختصة الأخرى.

٥٥- وتناولت مداخلات المشاركين بصورة واضحة احتياجاتهم من التدريب وتنمية الموارد البشرية، كما تناولت دعم الأونكتاد المأمول في وضع سياسات وطنية بشأن السياحة المستدامة في إطار خبراتها الخاصة. كما أثيرت مسألة البحث عن التمويل اللازم لتنفيذ هذه الأنشطة.

٥٦- وخلص أغلب الخبراء إلى أن سير بلدانهم في طريق التنمية من خلال السياحة المستدامة أمر يتطلب من وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما من الأونكتاد، دعماً قوياً لتقديم المشورة والتمويل والمتابعة. ومن شأن إقامة شراكة بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في ميدان السياحة المستدامة، على نحو ما أوصى به الخبراء المجتمعون في لشبونة، أن يزيد الكفاءة ويتيح للدول الأعضاء فرصاً جديدة لتطوير السياحة المستدامة مع احترام الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدانهم.

المرفق

الحضور

١- كانت الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد ممثلة في الاجتماع:

إثيوبيا
أنغولا
أوغندا
إيطاليا
البرازيل
البرتغال
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوروندي
تايلند
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
الرأس الأخضر
زامبيا
سان تومي وبرينسيبي
سلوفاكيا
سورينام
سيشيل
الصين
غامبيا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
فرنسا
فيجي
الكاميرون
كمبوديا
كينيا
لاتفيا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
موزامبيق
نيبال

٢- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

المنظمة العالمية للسياحة

منظمة التجارة العالمية

٣- وكانت مؤسسة الأمم المتحدة التالية ممثلة:

مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية

٤- وحضر الاجتماع الضيوف الخاصون التالية أسماؤهم:

السيدة بلانكا باييستيرو، رئيسة قسم التعاون الدولي في الأمانة العامة للسياحة، إدارة التعاون والتنسيق في ميدان السياحة.

السيد فؤاد شرايبي، مدير عام، مؤسسة Tourisconseil

السيد هارولد غودوين، محاضر جامعي، المركز الدولي للسياحة المسؤولة، لندن، المملكة المتحدة

السيد آلان لوران، مدير مشارك، مؤسسة Beira CFP, Group T2D2، فرنسا

السيد ألفارو مونتينيغرو، مدير، اتحاد غرف ورابطات التجارة والصناعة في فنـــزويلا، كراكاس

السيدة إيفا أورتيت، قطاع خاص، مؤسسة Quinta da Montanha، الرأس الأخضر

السيد ترونغ لوونغ فام، نائب مدير، معهد بحوث تطوير السياحة؛ موظف أقدم، الإدارة الوطنية للسياحة في فييت نام، هانوي

السيد أندرادي سانتوس، رئيس مجلس إيفورا السياحي، البرتغال

- - - - -